1. **التخطيط البنائي والتخطيط الوظيفي:**

 يقصد بالتخطيط البنائي مجموعة الإجراءات التي قد تتخذ بقصد إحداث تغيرات في البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع، وإقامة أوضاع جديدة تنطلق بأساس من الفلسفة الاجتماعية للنظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة، ولا يقتصر هذا النوع من التخطيط على مجرد الإصلاح والترميم في البناء القائم وإنما يتعدى ذلك إلى إحداث التغيير الجذري في بناء المجتمع وظواهره ونظمه.

 ويحتاج هذا النوع من التخطيط إلى إصدار قوانين لها طابع سياسي واقتصادي ومن ابرز الأمثلة على هذا النوع من التخطيط ما جرى في الاتحاد السوفيتي السابق عندما استهدف التخطيط تحويل المجتمع الروسي اعتباراً من عام 1928 إلى مجتمع اشتراكي، أو بعض الدول النامية عندما استهدف التخطيط في بعض منها لتحويل المجتمع نحو النظام الاشتراكي.

**التخطيط الوظيفي:**

 ويقوم هذا النوع من التخطيط على إحداث تغيير في الوظائف التي يؤديها النظام، معتمداً على مبدأ التطور البطيء والإصلاح التجريبي دون إحداث تغيير جذري في البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع أو في بعض منطلقاته الفلسفية والأيديولوجية، ومن أمثلة هذا التخطيط ما تمَّ في فرنسا وهولندا وبلجيكا بعد الحرب العامية الثانية فالتخطيط جرى في إطار مذهب الحرية الاقتصادية وفي نطاق النظام الاشتراكي. ففي إطار مذهب الحرية الاقتصادية يمتلك فيه الأفراد آحاداً أو جماعات الموارد الإنتاجية ملكية خاصة، كما أن لهم الحق في استخدام مواردهم بأية طريقة يرونها مناسبة، رتكز هذا الأساس على فكرة التوافق بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع، فالرأسمالية تعتقد بأن الفرد الحرّ تقوده دوافعه الذاتية إلى تحقيق مصالحه الخاصة، وهذه الأخيرة تؤدي بصورة آلية إلى توفير المصالح العامة، فتغدو الحرية أداة تخدم الصالح العام وتضمن ما يتطلبه المجتمع من خير ورفاه وسعادة. فالحرية الاقتصادية عندما تفتح مجال التنافس الحر بين مختلف مشاريع الإنتاج تجعل الفرد ملزما بالبحث الدائم عن الجديد النافع للمجتمع، والضامن للتنافسية والاستمرارية، لأن الشعار الذي سيتبناه المجتمع هو **“البقاء للأصلح”،**وبالتالي سيحقق المجتمع مصالحه ويلبي حاجاته بالشكل الذي يرضيه.

 إن موقف الرأسمالية من الحرية في المجال الاقتصادي نابع من الإطار العام والموقف الكلي للمذهب الفكري الوضعي الذي يستبعد كل تدخل **لأي سلطة خارجية سواء كانت دينية أم اجتماعية** في حريات الأفراد إلا بقدر محدود وفي نطاق محسوب جدا.

 وهكذا نادى منظر الاقتصاد الحر آدم سميث (1723‑1790) بضرورة إبعاد النشاط الاقتصادي عن كل تدخل خارجي وإخضاعه فقط لحرية الأفراد ومنطق السوق(قانون العرض والطلب)، وكان شعار المرحلة:

“دعه يعمل، دعه يمر  Laisser travailler. Laisser passer”.

 ولا شك أن هذه الدعوات كانت ردّة فعل عنيفة اتجاه الظلم الفظيع الذي عانى منه الإنسان الغربي عموما والأوروبي تحديدا من السلطتين المقيتتين الروحية والزمنية، سلطة الكنيسة والإقطاع.

 لكن، ونظرا لعدم واقعية الطرح الرأسمالي في مسألة الحرية الاقتصادية، وما شهده الاقتصاد الحر من أزمات متكررة سُمِح أخيرا للدولة بالتدخل على خلاف الأصل، وحددت مجالات تدخلها أو إشرافها طلبا لقدر من الاستقرار والتوازن في مجال يعد صلب حياة الناس ومربط الفرس فيها.

 كما تكفلت الدولة بتوفير قدر كاف من الضمان لكل الأفراد يعينهم على العيش الكريم مهما كان جهدهم وحظوظهم في الإسهام في الناتج العام للدولة.

 فهذه أهم الأسس الفكرية التي اعتمدها المذهب الاقتصادي الرأسمالي في تعاطيه مع مسألة الحرية الاقتصادية.

 أما المذهب الاقتصادي الاشتراكي فقد تبنى أطروحات نقيضة لأطروحات الاقتصاد الرأسمالي، ووجّه منظّره كارل ماركس (1818‑ 1883) انتقاد لاذعا للمذهب الرأسمالي وكشف سوءاته، لكنه لم يوفق في البديل، حيث انبنى مذهبه على رؤية غير علمية[،](https://islamanar.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3/%22%20%5Cl%20%22_ftn4) تنكرت للفطرة والغريزة فألغت حرية الأفراد الاقتصادية، وأخضعت الجميع للتخطيط الحديدي الصارم الذي يحدد كل شيء، فعزف الناس عن العمل، وتفشت المكتبية والبيروقراطية

 أماّ الدول النامية فتحتاج في تخطيطها إلى الأخذ بمبدأ التخطيط البنائي لِما تعانيه من مشكلات التخلف الشامل لاقتصاداتها المشوهة الناجمة عن الاستعمار لبلدانها وعدم توفر الهياكل الأساسية للانطلاق الاقتصادي لعدم توفر رؤوس الأموال والخبرة الفنية أو الإدارية.

1. **التخطيط الكلي والتخطيط الجزئي:**

 وهو التخطيط الذي يتم على مستوى المجتمع بكل انشطته وقطاعاته، وهذا النوع من التخطيط يحتاج إلى متطلبات وبيانات متعددة لأغلب جوانب الحياة ويجب أن تعبأ جميع الموارد التي يملكها المجتمع من الموارد السلعية والبشرية والمالية لخدمة هذا التخطيط.

 ويتسم التخطيط في الدول الاشتراكية بهذا النوع من التخطيط ذو النظرة الشمولية للمجتمع ومشكلاته واحتياجاته وإمكاناته، وهنا يقوم التخطيط على أساس ديمقراطي، فعلى الرغم من مركزية القرارات إلاَّ أنّ هناك حوار مستمر بين هيئة التخطيط ومؤسسات التنفيذ والتنظيمات السياسية وجماهير الشعب من أجل إصدار مركزية الخطة معبرة عن واقع المجتمع وامكاناته واحتياجاته.

**التخطيط الجزئي:**

 إنّ التخطيط الكلي كما ذكرنا يحتاج إلى متطلبات وبيانات قد لا تكون متوفرة على الأغلب لذلك تبدأ الدولة في اعتماد التخطيط الجزئي، والتخطيط الجزئي يتم على مستوى المشروع أو المشروعات الرئيسة أو مستوى القطاع أو على شكل برامج اقليمية.

 فالتخطيط على مستوى المشروعات تقوم الدولة باختيار مشروع ترى فيه أهمية كبيرة ويؤثر على قطاعات كبيرة من الاقتصاد القومي وبعد نجاح هذا المستوى تبدأ بالتخطيط القطاعي أو التخطيط الإقليمي ومن ثم التخطيط القومي أو الكلي بعد أنْ تكون قد استفادت من تجاربها التخطيطية على مستوى المشروعات والقطاعات والأقاليم وحصلت على المعلومات الكافية التي تؤهلها للقيام بالتخطيط القومي أو الكلي، مثال ذلك حلة مصر بعد ثورة 1952 حيث بدأت باختيار مشروع السد العالي الذي وجدت فيه أهمية كبيرة وتأثير على بقية القطاعات الزراعية والصناعيةـ ولم تبدأ في التخطيط القومي الشامل إلاَّ في عام 1960.

 أمَّا بالنسبة للتخطيط القطاعي الذي هو جانب من التخطيط الجزئي فإنه يشمل مستوى قطاع معين، مثل قطاع الزراعة، والفرق بين التخطيط القطاعي والتخطيط على مستوى المشروعات فإنَّ الأول (القطاعي) يشمل المشروعات داخل القطاع نفسه، في حين الثاني (مستوى المشروعات) فيشمل مشروعات رئيسة متفرقة داخل قطاعات مختلفة.

 أمّا بالسبة للبرامج الإقليمية فهي تتم بتحديد الأهداف وتعيين الوسائل اللازمة خلال فترة معينة في اقليم معين.